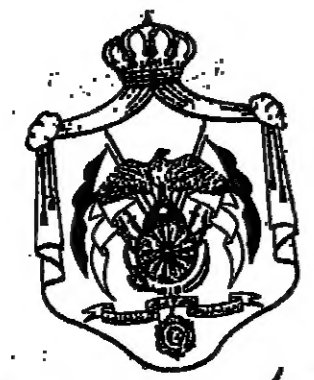


خلاصة الحكم

اسم المشتكى عليه

الحبس اسبوعاً واحداً والرسوم	مادل ابراهيم سالم البلوي
الحبس شهراً واحداً والرسوم	بهجت عبدالرحمن محمد الهندي
الحبس اسبوعاً واحداً والرسوم	بهجت عبدالرحمن محمد الهندي
الحبس شهراً واحداً والرسوم	بهجت عبدالرحمن محمد الهندي
غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم	حكم مصطفى محمد
غرامة قدرها عشرة دنائير والرسوم	يوسف محفوظ ابو موسى
غرامة قدرها احدى مقرر قرشا رسم اسقاط	عماد الدين يعقوب عبدالرحيم
غرامة قدرها عشرون ديناراً والرسوم	جميل ابو الخير
الحبس ثلاثة اشهر وغرامة ثلاثون ديناراً والرسوم	اسامه علي حافظ الحمود
الحبس شهراً وغرامة عشرون ديناراً والرسوم	سالم بشير الفيلطان
الحبس شهرين والرسوم	محمد احمد خضر مزيد
الحبس ستة اشهر وغرامة ٥٠ ديناراً والرسوم	مراد داهش احمد
غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم	رامي ابراهيم حبيب البحتري
الحبس اسبوعاً والرسوم محسوبة مدة التوقيف	احمد يحيى طلق الترمان
الحبس شهراً والرسوم محسوبة له مدة التوقيف	رياض محمد عبد الكاش
الحبس شهراً واحداً والرسوم	محمد صادق رشيد الشريده
غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم	بهجت محمد عبدالرحمن الهندي
غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم	اياد غازي سامي ابو بكر
غرامة قدرها خمسون ديناراً والرسوم	صبيح خليل مهناوش
الحبس شهراً واحداً والرسوم	معين اديب محمد
غرامة قدرها احدى مقرر قرشا رسم اسقاط	عادل مصباح عواد الصيلان
غرامة قدرها ثلاثون ديناراً والرسوم	علي محمد عادل دمس



# الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١٨ ربيع ثاني سنة ١٤١٧ هـ الموافق ١١ يوليه سنة ١٩٩٦ م العدد ٤٠٩٩

## المرسوم

الصفحة

٢٠٢١	قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٦ قانون الكهرباء العام
٢٠٢٦	نظام رقم ٤٢ لسنة ١٩٩٦ نظام ملل لنظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية
٢٠٢٨	نظام رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٦ نظام تعديل لنظام التقسيمات الادارية
٢٠٢٠	تعديل على الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمؤتمر الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة
٢٠٢١	اعفاء مستوردات من رسوم الاستيراد
٢٠٢١	قرار صادر عن رئيس الوزراء بمقتضى المادة الثانية من قانون محكمة امن الدولة
٢٠٢٢	تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ تعليمات معلة لتعليمات الدراسة في كليات المجتمع
٢٠٢٢	قرار صادر عن وزير السياحة والآثار
٢٠٢٣	اتفاقية بين المملكة الاردنية الهاشمية ومنتدى التنمية العالمي
٢٠٢٣	اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة منتدى التنمية العالمي
٢٠٢٧	تعليمات رقم ٧ لسنة ١٩٩٦ تعليمات معلة لتعليمات القصف الجوي
٢٠٤١	تعليمات رقم ١٤ لسنة ١٩٩٦ تعليمات بالامان المطبوعات ومصاريف التحليل
٢٠٤٢	

مديرية المطابع العسكرية

مكتبة الامم المتحدة

## نجل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلسا الاميان والنواب  
نصادق على القانون الاتي ونامر بإصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم - ١٠ - لسنة ١٩٩٦  
قانون الكهرباء العام

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمباريات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ( ما لم تدل القرينة على غير ذلك ) :-

الوزارة	:	وزارة الطاقة والثروة المعدنية
الوزير	:	وزير الطاقة والثروة المعدنية
التوليد	:	انتاج الطاقة الكهربائية
النقل	:	نقل الطاقة الكهربائية على خطوط الضغط العالي من ٦٦ كيلوفولت فما فوق .
التوزيع	:	توزيع الطاقة الكهربائية بواسطة شبكات الضغط المتوسط والمنخفض من ٣٣ كيلو فولت فما دون .
المستهلك	:	اي شركة مرخص لها بتوزيع الطاقة الكهربائية على المستهلكين . وفقا لاحكام هذا القانون .
محطة التوليد	:	اي شخص طبيعي او اعتباري يتم تزويده بالطاقة الكهربائية .
شبكة التوزيع	:	اي محطة لانتاج الطاقة الكهربائية وتشمل الابنية والانشاءات المستعملة لهذا الغرض والاراضي التابعة لها .
الشبكة الوطنية	:	الشبكة المخصصة لتوزيع الطاقة الكهربائية بواسطة خطوط الضغط المتوسط والمنخفض وبأبوابها .
المنشآت الكهربائية	:	خطوط النقل ومحطات التحويل الرئيسية ذات الضغط العالي ٦٦ كيلو فولت فما فوق .
اللوازم الكهربائية	:	اي انشاءات او مخططات توليد او خطوط نقل او شبكات توزيع او معدات او اجهزة او أدوات لاغراض توليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها أو تحويلها والتحكم بها .
	:	للوازم والاجهزة والاسلاك الكهربائية والادوات المعدة لاستعمال المستهلك .

المادة ٣ - تعني كلمة الشركة حيثما وردت في هذا القانون الشركة المؤسسة وفقا لاحكام قانون الشركات المعمول به لتحويل سلطة الكهرباء الاردنية الى شركة مساهمة عامة وتسمى شركة الكهرباء الوطنية المساهمة العامة .

المادة ٤ - تنظم اعمال توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها واستهلاكها في المملكة وفق احكام هذا القانون .

المادة ٥ - ١ - نشاط مسؤولية توليد الطاقة الكهربائية ، وانشاء محطات التوليد للاغراض العامة ، بالشركة واي شركة او شركات اخرى يتم ترخيصها لهذه الغاية ، ويشترط في ذلك أن تكون الشركة في هذه الحالة شركة مساهمة عامة .

ب - يجوز الترخيص ، لشركات المشاريع الصناعية الرئيسية بتوليد الطاقة الكهربائية وانشاء محطات توليد خاصة بها ، لتلبية احتياجات هذه المشاريع من الطاقة الكهربائية ، وتبادل الطاقة الكهربائية مع الشركة والشركات الاخرى المرخص لها بالتوليد وتحدد اسم الترخيص وشروطه وسائر الامور المتعلقة به بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٦ - ١ - نشاط مسؤولية نقل الطاقة الكهربائية ، وانشاء خطوط النقل ، وادارة الشبكة الوطنية بالشركة ، وتلتزم الشركة بالسماح للشركات المرخص لها بتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام شبكة النقل هذه وفقا لتعليمات تصدرها هيئة الرقابة المنصوص عليها في هذا القانون لتنظم جميع جوانب هذه العملية .

المادة ٧ - ١ - نشاط مسؤولية توزيع الطاقة الكهربائية على الوجه التالي :-

١ - تتولى الشركة ذات الامتياز المؤسسة قبل العمل باحكام هذا القانون ، توزيع الطاقة الكهربائية في مناطق الامتياز المخصصة لها ، ومناطق التزويد التابعة لاي منها مدد نفاذ احكام هذا القانون .

ب - تتولى الشركة توزيع الطاقة الكهربائية في المناطق غير المشمولة في مناطق امتياز الشركات المشار اليها في الفقرة ١ - من هذه المادة ويجوز للوزراء بتنسيب من الوزير ، الترخيص لشركة مساهمة عامة او اكثر لتوزيع الطاقة الكهربائية في المناطق غير المشمولة في مناطق امتياز هذه الشركات .

المادة ٨ - تمنح الرخص الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في المملكة بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير وذلك بموجب اتفاقية يتم عقدها بين الوزارة وبين الجهة التي يتم منحها الترخيص مع مراعاة اي امتياز او رخصة ممنوحة قبل نفاذ احكام هذا القانون .

المادة ٩ - ١ - تنظم العلاقة لغايات توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها بين الجهات المعنية المختلفة داخل المملكة باتفاقيات وفقا لاحكام هذا القانون .

ب - تنظم العلاقة بين الجهات المرخص لها بتوليد الطاقة الكهربائية واي جهة خارج المملكة في مجالات المشاريع الكهربائية وتحويلها داخل المملكة بموجب اتفاقيات خاصة بينها ، وفقا لاحكام هذا القانون وبموافقة مجلس الوزراء على أنه يجوز لمجلس الوزراء الموافقة على عقد مثل هذه الاتفاقيات لمشاريع كهربائية خارج المملكة .

هكذا في الأصل



المادة ١- تنفيذًا للغايات المقصودة من هذا القانون تتولى الوزارة المهام والصلاحيات التالية :

- أ - وضع السياسات والتواعد العامة المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسات ومتابعة تنفيذها .
- ب - تحديد شروط السلامة العامة الواجب توافرها في المنشآت الكهربائية وأعمال التمديدات الكهربائية وإصدار التعليمات اللازمة وذلك بعد التشاور مع الجهات المعنية .
- ج - المساهمة في تحديد المتطلبات اللازمة لتنفيذ الشروط البيئية الواجب توافرها في المنشآت الكهربائية ومتابعة إصدار تلك المتطلبات وفقا للتشريعات المتعلقة بالبيئة المعمول بها .
- د - المساهمة في تحديد المواصفات القياسية المتعلقة باللوازم والتمديدات الكهربائية وذلك بعد التشاور مع الجهات المعنية ومتابعة إصدار هذه المواصفات مع المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس .
- هـ - مراقبة الأنشطة المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها بما في ذلك التوسعات أو التمديدات التي تقوم بها الجهات المعنية للتأكد من أنها تتم وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير بمقتضى أحكام هذا القانون .
- و - على الجهات المرخصة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبموجب ترخيص الوزارة بالمعلومات الفنية والمالية والإحصائية وفقا للتعليمات الصادرة لهذه الغاية .
- ز - القيام بالاتصالات اللازمة مع الدول الأخرى لغايات الربط الكهربائي وتبادل الكهرباء وإبرام الاتفاقيات اللازمة لذلك بموافقة مجلس الوزراء ، ويتم تنظيم العلاقات في هذا المجال بين الجهات المحلية المعنية بتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها وبين الجهات الخرجية وفقا لهذه الاتفاقيات .

المادة ١١- عند ترخيص أي شركة لتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها يجب أن تتضمن الاتفاقية المعلقة بهذا الشأن حق الوزارة في الطلب من الشركة المرخص لها زيادة طاقة التوليد وكذلك الشروط اللازمة المتعلقة بالسلامة العامة وسلامة التمديدات الكهربائية والمواصفات القياسية الممتدة والشروط البيئية ، وأي شروط أخرى تراها الوزارة ضرورية لهذه الغاية ، وعلى الشركة المرخصة الالتزام بتنفيذ ذلك .

المادة ١٢- على الجهات المعنية بتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها ، أعداد الخطط التوسعية بالنسبة للاستدامة التوليدية اللازمة وخطوط النقل وشبكات التوزيع وبمقتضاها وملحقاتها وتقديمها إلى الوزارة عند الطلب لمناقشتها وإقرارها ، على أن تلتزم الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع والأعمال الممتدة في الخطط المذكورة ضمن البرامج الزمنية المحددة لها .

المادة ١٣- أ - مع مراعاة أحكام أي قانون معمول به بما في ذلك ما يتعلق بالطرق والمياه والجاري والاتصالات السلكية واللاسلكية للجهات المعنية بتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها والرخصة بموجب أحكام هذا القانون ، أو قوانين سابقة ، القيام بما يلي :

- ١ - أن يحد أو تضع خطا كهربائيا أو لوازم أو منشآت كهربائية تحت أي أرض أو شارع أو عبره أو فوقه باستثناء الموانع الأثرية .

٢ - أن تثبت أية لوازم أو أجهزة كهربائية لازمة في أي درج أو ممر أو ميدان أو عبره أو فوقه أو على أي عتار لتزويد الطاقة الكهربائية للمستهلكين ، ويشترط في ذلك أن يتم إسمار صاحب العلاقة قبل القيام بالعمل بمدة لا تقل عن ٣٠ يوما وأن يتم التعويض عليه بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب - على الموزع التأكد من سلامة التمديدات الكهربائية ومطابقتها للمواصفات والشروط المعتمدة لهذه الغاية قبل إيصال التيار الكهربائي إلى المستهلك .

المادة ١٤- على الجهات المرخصة لتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها أن تدفع إلى المتضرر تعويضا عادلا عن أي ضرر ناتج عن القيام بأعمالها بمقتضى أحكام هذا القانون يلحق بأي إنسان أو حيوان أو مال منقول أو غير منقول ، وإذا لم يتم الاتفاق على مقدار التعويض ، فتدفع الجهة ذات العلاقة التعويض الذي تقررته المحكمة المختصة ما لم يتفق الطرفان على التحكيم .

المادة ١٥- ١ - يعين مجلس الوزراء هيئة رقابية مستقلة ، تربط برئيس الوزراء وتتألف من ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص على أن لا يكون لأي منهم ، مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بأعمال توليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها .

ب - تتولى الهيئة ، بعد التشاور مع الجهات المعنية ومع مراعاة سياسات واستراتيجيات الحكومة في مجال الطاقة الكهربائية بالتنسيق مع مجلس الوزراء لتحديد أسعار الطاقة الكهربائية ورسوم الاشتراك وبدل الخدمات وبدل التكاليف والأمانات والخدمات الأخرى اللازمة لإيصال التيار الكهربائي للمستهلك .

ج - يحدد مجلس الوزراء أعمال الهيئة وأجانيها بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ١٦- تقاس الطاقة الكهربائية التي يستخدمها المستهلك بواسطة عدادات يقدمها الموزع وتكون معتمدة من قبل الوزارة ويحق للوزارة الكشف على هذه العدادات وفحصها ومعايرتها .

المادة ١٧- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٨- ينقل الموظفون والمستخدمون في السلطة حكما إلى الشركة بكامل حقوقهم المكتسبة .

المادة ١٩- يلغى قانون الكهرباء العام رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ على أن تبقى الانظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول إلى أن تعدل أو تلغى بمقتضى أحكام هذا القانون كما تلغى أحكام أي تشريع آخر إلى المدى الذي تعارض بمضمونه مع أحكام هذا القانون .

محرر في القاهرة

المادة ٢٠- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .  
٢-٤-١٩٩٦ م

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء وعبد  
الخارجية وزير الدفاع  
عبدالكريم الكباريتي

وزير  
الاشغال العامة والاسكان  
الهندس عبد الهادي المجالي

وزير  
السياسة والآثار  
الدكتور ضالح ارشيدات

وزير الاوقاف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير  
دولة للشؤون البرلمانية  
محمد الدويب

وزير التعمين ووزير  
الزراعة والوكالة  
الهندس منير صويبر

وزير  
الثقافة  
الدكتور احمد القضاة

وزير  
دولة  
محمد موده نجادات

وزير  
الاملا  
الدكتور مروان المعشر

وزير  
التعليم العالي  
الدكتور عبدالله السور

وزير  
البريد والاتصالات  
جمال الصرايرة

وزير الشؤون البلدية  
والقروية والبيئة  
الدكتور عبدالرزاق طبيقات

وزير  
للتخطيط  
الدكتور ريمس خاف

وزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
هشام التسل

وزير  
العمل  
الدكتور عبدالحافظ الشخاينة

وزير  
دولة  
محمود عبد اللطيف الهويل

وزير  
المالية  
مروان عوض

وزير  
التنمية لادارية  
الدكتور كمال ناصر

وزير  
الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

وزير المياه والري ووزير  
الصناعة والتجارة بالوكالة  
الهندس سمير قعوار

وزير  
الصحة  
الدكتور عارف البطاينة

وزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور هاشم الدباس

وزير  
التنمية الاجتماعية  
الهندس حماد ابو جاموس

وزير  
دولة  
مفلح الرحيمي

وزير  
الشباب  
سعيد داوودينه

وزير  
دولة للشؤون الخارجية  
خالد المداحه

وزير  
النقل  
الهندس ناصر السوزي

## نجل الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة - ٣١ - من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٦/٧/٣٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم - ٤٢ - لسنة ١٩٩٦  
نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط  
القوات المسلحة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام صندوق اسكان ضباط القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٦ )  
ويقرأ مع النظام رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من  
تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعمل المادة - ٢ - من النظام الاصلي بالفاء تعريف عبارة - الخدمة الفعلية - الواردة فيها  
والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :-

الخدمة الفعلية :  
الخدمة العسكرية الخاضعة للتقاعد سواء في القوات  
المسلحة الاردنية او في الامن العام او في الدفاع المدني  
او المخابرات العامة .

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة - ٧ - من المادة - ٧ - من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
ب - يكون بدل الاشتراك الشهري في الصندوق حسب فئات المشتركين على الوجه التالي  
على ان يقتطع هذا البدل من الراتب الشهري للمشارك من قبل الدائرة المالية في القوات  
المسلحة الاردنية .

فئات المشتركين	بدل الاشتراك الشهري
ملازم	مشرة دناتس
ملازم اول	احد عشر ديناراً
نقيب	اثنان عشرين ديناراً
رائد	اربعة عشر ديناراً
مقدم	خمس عشرة ديناراً
عقيد	اثنان وعشرون ديناراً
معيد	خمس وعشرون ديناراً
لواء	ثلاثون ديناراً
مريقب	خمس وثلاثون ديناراً
مريقب اول	اربعون ديناراً
مشر	خمس واربعون ديناراً



المادة ٤ - يلغى نص الفقرة ١ - من المادة ١٨ - من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -  
 ١ - سند تسجيل او سند تصرف، يثبت ملكية المشترك للأرض او للأرض وما عليها من انشاءات او ملكية جزء منها ، اذا كان الغرض لاقامة دار سكن له عليها او لاكمال او توسيع دار سكنه القائمة على الأرض او .  
 ب - كتاب تخصيص صادر عن الجهات المختصة - المؤسسة العامة للسكان والتطوير الحضري ، امانة عمان الكبرى ، سلطة وادي الاردن ، سلطة اقليم العقبة ، او ما يماثلها - يثبت ملكية المشترك المستقلة للأرض او للأرض وما عليها من انشاءات ، على ان تقوم الجهات المذكورة بوضع اشارة في سجلاتها لصالح الصندوق .  
 المادة ٥ - تعدل الفقرة ١ - من المادة ٢١ - من النظام الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخرها - وتسري احكام هذه الفقرة على ورثة المشترك - .

١٩٩٦-٧-٣٠

## الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
 وزير الدفاع  
 عبد الكريم الكباريتي

وزير  
 الاشغال العامة والسكان  
 المهندس عبدالهادي الجبالي

وزير  
 الصناعة والتجارة  
 المهندس علي ابو الراغب

وزير  
 الصحة  
 الدكتور عارف البطاينة

وزير  
 الطاقة والثروة المعدنية  
 الدكتور هاشم الدباس

وزير  
 التنمية الاجتماعية  
 المهندس حماد ابو جاموس

وزير  
 الثقافة  
 الدكتور احمد القضاة

وزير  
 التربية والتعليم  
 الدكتور منذر المصري

وزير  
 الاملا  
 الدكتور مروان المعشر

وزير  
 التعليم العالي  
 الدكتور عبدالله التيسور

وزير  
 البريد والاتصالات  
 جمال الصرايرة

وزير  
 السياحة والآثار  
 الدكتور صالح ارشيدات

وزير  
 الاوقاف والشؤون  
 والمقدسات الاسلامية  
 الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير  
 دولة للشؤون البرلمانية  
 محمد الدويب

وزير  
 العمل  
 الدكتور عبدالحافظ الشخايبه

وزير  
 دولة وزير  
 الشباب بالوكالة  
 محمود عبداللطيف الهويل

وزير  
 المالبسة  
 مروان عوض

وزير  
 التنمية الادارية  
 الدكتور كمال ناصر

وزير  
 الداخلية  
 الدكتور عوض خليات

وزير  
 المياه والري  
 المهندس سمير قنوار

وزير  
 الشؤون البلدية  
 والقروية والبيئة  
 الدكتور عبدالوهاب طبعش

وزير  
 التخطيط  
 الدكتور ريماء خلف

وزير  
 دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
 هشام التسل

وزير  
 دولة  
 مفلسح الوحيشي

وزير  
 دولة  
 محمد عودة نجادات

وزير  
 دولة للشؤون الخارجية  
 خالد الدادحة

وزير  
 النقل  
 المهندس ناصر السوزي

## الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ١٢٠ - من الدستور  
 وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٦/٧/٣٠  
 نأمر بوضع النظام الاتسي :

نظام رقم ٤٣ - لسنة ١٩٩٦  
 نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية لسنة ١٩٩٦ ) ويقرأ مع النظام رقم ٣١ لسنة ١٩٩٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٧ - من النظام الاصلي - محافظة الكرك - على النحو التالي : -  
 اولا : بالغاء البند رقم ٢ - من الفقرة ١ - منها واعادة ترقيم البند ٣ - الوارد فيها ليصبح برقم ٢ - .

هكذا من الأصل

ثانيا : باضافة الفقرة (هـ) التالية اليها :-

- هـ - لواء عيسى ومركزه عيسى ويتألف من العجري التالية :-  
١ - عيسى  
٢ - كثرى  
٣ - جـوزا  
٤ - المعينين

١٩٩٦-٧-٣٠

### الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية  
وزير الدفاع  
عبدالكريم الكباريتي

وزير  
التعليم العالي  
الدكتور عبدالله السور

وزير  
الداخلية  
الدكتور عوض خليفات

وزير  
المسجل  
عبدالكريم الدغمي

وزير  
البريد والاتصالات  
جمال الصرايرة

وزير  
الاشغال العامة والاسكان  
الهندس عبدالهادي الجالي

وزير  
الصناعة والتجارة  
الهندس علي ابو الراغب

وزير  
السياحة والآثار  
الدكتور صالح ارشيدات

وزير  
المياه والري  
الهندس سمير قعوار

وزير  
الصحة  
الدكتور هارث البطاينة

وزير  
الاوقاف والشؤون  
والمقدسات الاسلامية  
الدكتور عبدالسلام العبادي

وزير  
الشؤون البلدية  
والتروية والبيئة  
الدكتور عبدالرزاق طيشة

وزير  
الطاقة والثروة المعدنية  
الدكتور هاشم الدباس

وزير  
دولة للشؤون البرلمانية  
محمد القريب

وزير  
التخطيط  
الدكتور ريماء خلك

وزير  
التنمية الاجتماعية  
الهندس حماد ابو جاموس

وزير  
التأمين  
الهندس منير موير

وزير  
دولة لشؤون رئاسة الوزراء  
هشام التل

وزير  
الثقافة  
الدكتور احمد القضاة

وزير  
الزراعة  
الدكتور مصطفى شنيكات

وزير  
العمل  
الدكتور عبدالحافظ الشخبة

وزير  
التربية والتعليم  
الدكتور منذر المصري

وزير  
المالية  
مروان عوض

وزير  
دولة ووزير  
الشباب بالوكالة  
محمود عبداللطيف الهويمل

وزير  
التنمية الادارية  
الدكتور كمال ناصر

وزير  
التنظيم  
الهندس ناصر السوزي

وزير  
دولة للشؤون الخارجية  
خلد المداحنة

وزير  
الاعمال  
الدكتور مروان القمشر

### تعديل على الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤-٨-١٩٩٦ الموافقة على اجراء تعديلات على الاتفاقية التي سبق وتم توقيعها بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة - ايكاردا - بتاريخ ٢٧-١-١٩٧٧ بحيث تشمل هذه التعديلات مايلي :-

- ١ - تعديل الفقرة - و - من المادة - ٣ لتصبح :-  
و - اعفاء مركز ايكاردا من الرسوم الجمركية وجميع الضرائب والرسوم الاخرى والموانع والقيود الاخرى المفروضة على الادوات والمعدات المكتب واثاثها والاجهزة والمكينات والسيارات التي يحتاجها في الاردن، وذلك في اطار القوانين الجاري بها العمل في هذا الصدد مع المنظمات الدولية التابعة للامم المتحدة ومنظمات جامعة الدول العربية .
- ٢ - اضافة الفقرة الجديدة - ح - التالية للمادة رقم - ٣ - من الاتفاقية وكما يلي :-  
ح - يتمتع المكتب الاتليمي - ايكاردا - ببلدان غرب اسيا والموظفين العاملين به بالحصانة والمميزات التي تتمتع بها البعثات الدبلوماسية ومنظمات الامم المتحدة العاملة في المملكة .

هكذا من الأصل



اعف

مستوردات من رسوم الاستيراد

● قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦-٨-١٩٩٦ بالاستناد لاحكام المادة ١١-٣ من نظام الاستيراد والتصدير رقم ٧٤ لسنة ١٩٩٢ الموافقة على اعفاء مستوردات السيد بسام المومني من السدواء (LUPRON) - ايسر ، (CASODEX) / جروب لمعالجة السرطان مستوردة من أمريكا من مستشفى مايو كلينك لغايات الاستخدام الشخصي وبما يكفي حاجته الشخصية فقط، من رسوم الاستيراد لهذه المرة ولما يقوم باستيراده مستقبلا لحاجته الشخصية .

قرار

صادر من رئيس الوزراء بمقتضى المادة الثانية

من قانون محكمة أمن الدولة

رقم ١٧- لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته

● بناء على تنصيب معالي وزير العدل ومعاونيه بالصلاحيات المخولة الي بموجب احكام المادة الثانية من قانون محكمة امن الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته اقرر انتهاء مفعول القرار الصادر عني بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٩٥ الذي تم بموجبه تشكيل محكمة امن الدولة من القضاة النظاميين السادة :

- ١ - القاضي السيد محمد صالح الشرمة
- ٢ - القاضي السيد جلال محمد عيسى
- ٣ - القاضي السيد محمد سعيد حمزة الشرمة
- ٤ - القاضي الدكتور سعيد محمد سعيد الهياجنة

رئيس الوزراء  
عبدالكريم الكباريتي

تعليمات رقم ٤ - لسنة ١٩٩٦  
تعليمات معدلة لتعليمات الدراسة في كليات المجتمع  
صادرة بالاستناد للمادة الرابعة من قانون التعليم العالي  
رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٥

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات ( تعليمات معدلة لتعليمات الدراسة في كليات المجتمع لسنة ١٩٩٦ )  
وتقرأ مع التعليمات رقم ٣- لسنة ١٩٨٩ المشار اليها ويعمل بها اعتبارا من مطلع العام الدراسي ١٩٩٧-٩٦ .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة ١- من المادة ٧- من التعليمات الاصلية ويستعاض عنها بالنص التالي :  
١- ١- ٧ - اذا اُعاد الطالب مادة كان راسباً فيها تسجل له العلامة الجديدة بحيث لا تزيد على ٦٠٪ مهما كانت وتدخل في معدله التراكمي ، وتشطب العلامة السابقة في كشف العلامات وتعتبر ملغاة .

٢ - اما اذا اُعاد الطالب مادة كان ناجحاً فيها فتسجل له العلامة الجديدة مهما كانت وتدخل في معدله التراكمي ، وتشطب العلامة السابقة وتعتبر ملغاة .

المادة ٣ - تعدل الفقرة ١- من المادة ١٨- من التعليمات الاصلية باضافة العبارة التالية الى آخرها :-  
الا اذا كان احد طلبة التخصصات الهندسية ، او الحاسوب ، او المهن الطبية المساعدة ، فيسمح له باعادة التسجيل في نفس تخصصه لمرة واحدة .

وزير التعليم العالي  
الدكتور عبدالله الفسور

قرار

صادر عن وزير السياحة والآثار

● استنادا للصلاحيات المخولة الي بموجب الفقرة ٤ من المادة ٤ من نظام مكاتب السياحة والسفر رقم ١٤ لسنة ١٩٩٦ الصادر بمقتضى المادة ١٦ من قانون السياحة رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ .  
اقرر تعديل الفقرة ٣- لتصبح على النحو التالي :-

- ان يقدم طالب الترخيص كفاية بنكية سنوية بقيمة ١٥ خمسة مئة الف دينار باسم الوزير بالاضافة لوظيفته ، واما اذا كان المكتب ينظم برامج رحلات سياحية بمعية تقديم كفاية بنكية سنوية اضافية قيمتها ٢٥ خمسة وعشرون الف دينار ، وللوزير اعادة النظر بقيمة تلك الكفاية كلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون نص الكفاية او تعديله بقرار من الوزير .

الدكتور صالح ارشيدات  
وزير السياحة والآثار

هكذا في الأصل

اعلان

● يعلن انه في اليوم الثامن عشر من شهر آب من عام الف وتسعمائة وستة وتسعين ميلادية عقدت الاتفاقية التالية بين وزارة التنمية الاجتماعية ومنتدى التنمية العالمي لتأسيس مكتب اقليمي في الاردن لتقديم المساعدة الفنية والادارية لاعادة تاهيل وتنمية السكان المحتاجين والقيام بالنشاطات الخاصة بالحفاظ على البيئة في المملكة الاردنية الهاشمية وفي انحاء المنطقة .

حسداد ابو جاموس  
وزير التنمية الاجتماعية

اتفاقية بين  
المملكة الاردنية الهاشمية  
ومنتدى التنمية العالمي

حيث ان منتدى التنمية العالمي لا تهدف الى الربح ، تمكن الاشخاص والهيئات والمنظمات المالية المهتمين في الولايات المتحدة واليابان والمسا وكندا والبنمارك وفرنسا والمانيا وايطاليا ، والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وامكن اخرى من خلال تبرعاتهم الطوعية ، وتقديم المساعدة لشعوب اقطار اخرى .  
وحيث ان منتدى التنمية العالمي يرغب في تأسيس مكتب اقليمي لتوفير الدعم الاداري والفني للجهود التنموية لهذا المنتدى والتي تتمثل في اعادة التاهيل والتدريب ومكافحة الفقر والبطالة والنشاطات الخاصة بحماية البيئة بشكل عام والتي تستهدف القطاعات المحتاجة بالانصاف الى القطاعات والشرائح الاخرى في المجتمع المحلي وفي المنطقة .  
وحيث ان المنتدى يرغب في تأسيس مكتبه الاقليمي في الاردن كنتيجة للاستقرار السياسي والاجتماعي والاهتمام بالبيئة والتنمية البشرية في الاردن وحيث ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية المطة بوزارة التنمية الاجتماعية - المشار اليها هنا فيما بعد بالحكومة - ترغب في ان يقوم منتدى التنمية العالمي بتقديم المساعدة الفنية والادارية لاعادة تاهيل وتنمية السكان المحتاجين والقيام بالنشاطات الخاصة بالحفاظ على البيئة في المملكة الاردنية الهاشمية وفي انحاء المنطقة .  
والان وبناء على ذلك ، فان الحكومة والمنتدى توافقان على ما يلي :-

اولا : يستطيع المنتدى تقديم المساعدة الى شعوب المنطقة ، بما فيها الاردن ، فلسطين ، لبنان ، العراق ، مصر ، السودان ، اليمن ، الصومال ، اثيوبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، واي قطر آخر .  
يرشخه المنتدى بشرط ان لا تتعارض العلاقات مع ذلك القطر مع قوانين المملكة الاردنية الهاشمية من خلال :-

- نشاطات المشاريع في مجالات التنمية الاقتصادية او الاجتماعية التي تمكن السكان من تحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي ، والاعتماد الذاتي والثقة بالذات في تطوير مجتمعاتهم .
- نشاطات المشاريع والدراسات في مجالات الحفاظ على البيئة بكافة اشكالها والقيام ببرامج التوعية والتثقيف البيئي في مختلف المجالات والمخلفات شرائح المجتمع .
- نشاطات مشاريع اعادة التاهيل ومكافحة الفقر والبطالة ووضع البرامج الخاصة به .
- تدريب السكان من جمعيات تطوعية ومنظمات اجتماعية ومنظمات غير حكومية ومنظمات رسمية في مهارات ونشاطات تتعلق بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة واعداد وتنفيذ المشاريع المدرة للدخل .
- مجالات اخرى لها اولوية ضمن المنطقة .

وكما يستعمل في هذه الاتفاقية ، سوف يعني المصطلح - نشاطات المشاريع - اية وكافة النشاطات التي يقوم بها المنتدى كليا او جزئيا لمنفعة سكان المنطقة وسوف يعني مصطلح - مواد المشروع - اية وكافة السلع والبضائع والاجهزة والمركبات والمواد والتبرعات النقدية وغيرها من الممتلكات الاخرى التي يستعملها ويملكها او حصل عليها المنتدى لدعم نشاطات المشاريع شريطة ان نشاطات المشاريع ومواد المشاريع هذه لا تتعارض مع قوانين المملكة الاردنية الهاشمية .

- ثانيا : ١ - سوف يتصرف المنتدى وكادره الوظيفي بما ينسجم مع قوانين المملكة الاردنية الهاشمية .  
ب - سوف يلتزم المنتدى بتبرعات من متحين غير اردنيين للمنتدى لدعم نشاطات مشاريعه .  
ج - سوف يستعمل المنتدى هذه التبرعات لتقديم المواد والخدمات الادارية والفنية والمساعدات الاخرى وفقا لاحتياجات المشاريع لمنفعة السكان في المنطقة .  
د - سوف يزود المنتدى وزارة التنمية الاجتماعية مرة كل سنة بتقرير عن نشاطات المنتدى في المنطقة وسيفي ذلك بكافة متطلبات التقارير الرسمية للوزارة عن نشاطات المنتدى في المنطقة .  
هـ - سوف يزود المنتدى وزارة التنمية الاجتماعية مرة كل سنة بنسخة عن التقرير السنوي لمنتدى التنمية العالمي موجها للحسابات المدققة للمنتدى وهذا سوف يفي كافة متطلبات التقارير المالية الرسمية للوزارة عن نشاطات المنتدى في المنطقة ومصاريف مكتب المنتدى في الاردن .

ثالثا : وتقدرا لمنافع نشاطات المنتدى نحو تحسين وتنمية السكان في المنطقة ومن اجل تسهيل جهود المنتدى الضموية الاقتصادية والاجتماعية من الحكومة سوف :

- ١ - تسمح الحكومة باذخار المواطنين الاجانب الذين يختارهم المنتدى وفقا للحاجة لتقديم الدعم الاداري والفني لمشاريع ونشاطات المنتدى في المنطقة وتزودهم بتأشيرات دخول متعددة كما يحتاجها الكادر المذكور ، وتمنح الحكومة ايضا الموظفين الاجانب العاملين مع المنتدى وعائلاتهم اعفاءات من القيود والرسوم المتعلقة بتسجيل الاجانب وتأشيرات الدخول واذونات العمل واذونات الاقامة واذونات الخروج وامور مشابهة .  
ب - تساعد الحكومة في تقديم الاولوية لتسهيلات الاتصالات السلكية واللاسلكية بما فيها الهاتف واللاسلكي والتيليكس والاتمار الصناعية والنلكس او التسهيلات للانظمة الاخرى المسموح بها سواء داخليا في البلد او مع مكتب المنتدى في الخارج ، ويتم تغطية كافة التكاليف بواسطة المنتدى .  
ج - تقدم الحكومة المساعدات الضرورية لاجل تأسيس مكتب المنتدى بغية دعم الجهود التنموية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، ويتم تغطية كافة التكاليف بواسطة المنتدى .  
د - تقدم الحكومة تسهيلات الدخول الحر للبلد ، بدون رسوم جمركية او ضرائب او رسوم لكافة البضائع والاجهزة والمواد والاجهزة الضرورية لادارة وتنظيم والاشراف على تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع والنشاطات من قبل المنتدى لاجل منفعة سكان المنطقة .  
هـ - سوف تقوم الحكومة بتقديم تسهيلات الدخول المجاني للبلد ، بدون رسوم جمركية او رسوم اخرى ، او ضرائب ، لتسليتين تحت الإذخار المؤقت كحد ادنى لمكتب المنتدى الاقليمي معافتين من رسوم التسجيل والترخيص وفقا للشروط والكمالات المحددة من قبل دائرة الجمارك . وعند التوسع في البرامج وبناء على توصية الحكومة ، فان الحكومة سوف تقوم بتقديم تسهيلات الدخول المجاني للبلد ، بدون رسوم جمركية او ضرائب او رسوم اخرى مركبات اضافية كما تتطلب ائمال المنتدى معافه من رسوم التسجيل والترخيص وفقا للشروط والكمالات المحددة من قبل دائرة الجمارك .

هكذا في الدليل



و - سوف تقوم الحكومة بتقديم تسهيلات الدخول الحر للبلد ، بدون رسوم جمركية او رسوم أخرى أو ضرائب وتقيود كافة الامتلاكات الشخصية والاغراض المنزلية واملاك الكادر الاجنبي للمتسدى خلال الستة شهور الاولى من الوصول الى البلد وفقا للشروط والكتالات المحددة من قبل دائرة الجمارك .

ز - سوف تقوم الحكومة بتقديم تسهيلات الدخول الحر للبلد بدون رسوم جمركية وضرائب ورسوم أخرى ، لسيارة واحدة تحت الادخال المؤقت لكل موظف اجنبي يحتل مركز رئيسي لدى المنتدى والذي لا يتم توظيفه محليا ، وسوف يتم استيراد وتسجيل هذه السيارات باسم المنتدى وليس باسم الموظف ، وسوف لا تكون هذه السيارات معفاة من رسوم التسجيل والترخيص وفقا للشروط والكتالات المحددة من قبل دائرة الجمارك ، الموظفون الرئيسيون هم : المدير الاقليمي ، مساعد المدير الاقليمي ، مدير البرنامج الاقليمي ، المدير الاقليمي المالي .

ح - سوف تسمح الحكومة بتصدير كافة المعدات والاجهزة والمواد العائدة ملكيتها للمنتدى أو أي من موظفيها الاجانب معفاة من كافة قيود ورسوم التصدير .

ط - سوف تقوم الحكومة باعفاء الموجودات والممتلكات والمبالغ الواردة والبرامج الخاصة بالمنتدى من الضرائب والرسوم الجمركية أو أية ضرائب أخرى ، وكذلك باعفاء الدفعات الى موظفي المنتدى الدوليين ، الذين لم يتم توظيفهم محليا .

ي - سوف تقوم الحكومة باعفاء دخل الموظفين الدوليين للمنتدى الذين لم يتم توظيفهم محليا ، من ضرائب الدخل والخدمة الاجتماعية على رواتبهم ومكافآتهم المستحقة لهم مقابل عملهم لدى المنتدى .

ك - سوف لا تقوم الحكومة باعفاء البضائع الاستهلاكية المستوردة لصالح المكتب الرئيسي للمنتدى أو فروعه مثل الوقود والمطور وما شابه ذلك من أية رسوم جمركية او ضرائب وسوف تخضع للرجوع الجمركية التي تدفع عليها .

ل - سوف تسمح الحكومة باجراء عمليات مالية عند افضل اسعار الصرف الرسمية المقررة وتحويل مبالغ الى بلد آخر دون تقييد لتغطية تكاليف الدعم المترتبة خارج المملكة الاردنية الهاشمية لدعم نشاطات المشاريع في المنطقة .

م - سوف توفر الحكومة من خلال المنح ، التاجير أو بيع الارض أو المكتب أو تسهيلات أخرى في المملكة الاردنية الهاشمية كما تتطلب حاجة مكتب المنتدى الاقليمي وبصورة مناسبة لاسكان الموظفين الاجانب للمنتدى ومموليهم وفي حالة التاجير أو البيع فسوف يتم تغطية كافة التكاليف بواسطة المنتدى .

ن - سوف تمنح الحكومة للمنتدى الحق في امتلاك عقار ملائم يخضع لموافقة مجلس الوزراء . وفي حال قيام الجهات المعنية باستملاك عقار مسجل للمنتدى لغايات الصالح العام ، تضمن الحكومة المساعدة في تطبيق قانون الاستملاك للحصول باسم المنتدى على التعويض العادل ، يكون من حق المنتدى الحصول على التعويض العادل حسب قانون الاستملاك .

س - في حال قيام الحكومة بمصادرة املاك أو ممتلكات خاصة أو عامة والذي يمكن لهذا الاجراء عادة التأخير على المنتدى فإن الحكومة تضمن للمنتدى وموظفيها حق الاحتفاظ بملكية مواد المشاريع ، والممتلكات الشخصية رأية املاك أخرى يمتلكها أي منهم في ذلك الوقت .

ع - سوف تقدم الحكومة التسهيلات للمنتدى في اجراء برامج تدريبية مع اصدار تأشيرات دخول للمدربين والمدربين - بكسر الرأه - وكادر المنتدى لهذه البرامج وكذلك السماح للمتسدى باستئجار تلك المرافق اللازمة لاجراء برامج التدريب هذه دون ان يترتب على الحكومة أية نفقات .

هـ - سوف تقوم الحكومة بتقديم التسهيلات لتسجيل اسم المنتدى والاسماء المرتبطة به وعلاماته وشعاراته وتجديد ذلك التسجيل حسب الضرورة .

ص - ترفع الحكومة حضانتها عن الاعمال والاجراءات التنفيذية القضائية للاغراض المحددة للنزاعات المسئوليات أو الادعاءات أو المطالبات التي قد تنشأ في ظل أو فيما يتعلق بهذه الاتفاقية .

وابعاً : تم اعداد هذه الاتفاقية باللغتين الانجليزية والعربية ولكل منهما نفس القوة وفي حال أي اختلاف ، فسوف يسود النص العربي .

خاصاً : سوف يتم تسوية أي نزاع بين المنتدى والحكومة أو أية وكالة أو منظمة خاضعة لتوجيهاتها وسلطانها وشرافها تنشأ من أو تتعلق بهذه الاتفاقية ، عن طريق التفاوض ، وفي حال فشل التفاوض لحك أي اختلاف قانوني مستكون محاكم المملكة الاردنية الهاشمية هي سلطة الاختصاص للحكم في مثل ذلك الاختلاف .

سادساً : يمكن تعديل هذه الاتفاقية بواسطة اتفاقية خطية بين الفرقاء سوف يتم تسوية أية مادة ذات علاقة لم تشملها احكام الاتفاقية بواسطة الفرقاء تتسجم مع الاحكام الرئيسية الواردة هنا . سوف يقدم كل فريق الاعتبار التام والودي لأي اقتراح يقدمه الفريق الآخر ضمن هذه الفترة .

سابعاً : سوف يخضع كافة الموظفين الاردنيين العاملين لدى المنتدى ، ولكن ليس الموظفين الدوليين العاملين لدى المنتدى لقوانين العمل والضمان الاجتماعي المطبقة في المملكة الاردنية الهاشمية بشرط ان لا تقل اعمارهم عن ١٦ سنة ويتم تعيينهم بالتشاور مع الحكومة .

ثامناً : في حال حدوث حرب أو أعمال عدوانية أو طوارئ عامة خطيرة فقد يوقف المنتدى من تادية التزامه بموجب هذه الاتفاقية فوراً وبدون اشعار مسبق للمدى الذي يراه المنتدى وللفترة الزمنية التي يجدها المنتدى ضرورية لضمان سلامة الكادر الوظيفي وممتلكات المنتدى .

تاسعاً : يمكن لأي فريق انهاء هذه الاتفاقية بعد مرور ١٨٠ يوماً من تبليغ الفريق الآخر خطياً .

عاشراً : لا يتناقض تنفيذ هذه الاتفاقية أو المواد الواردة بها مع تشريعات المملكة الاردنية الهاشمية وفي حالة وجود مثل ذلك التناقض ، ستكون تشريعات المملكة الاردنية الهاشمية ملزمة .

وقعت واتجزت على نسختين أصليتين في هذا اليوم الثامن عشر من آب ١٩٩٦ في مدينة عمان - المملكة الاردنية الهاشمية .

وزير التنمية الاجتماعية من  
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
حماد أبو جاموس

متمسدى التنمية العالمي

هكذا في الأصل

## اعلان

● يعلن انه في اليوم الثامن عشر من شهر آب من عام الف وتسعمائة وستة وتسعين ميلادية عقدت اتفاقية التعاون التالية بين وزارة التنمية الاجتماعية ومنتدى التنمية العالي لتسجيلها كجمعية اجنبية عاملة في الاردن لتوفير المساعدات الفنية والتدريب والخدمات الخاصة بتنفيذ المشاريع التنموية لصالح المجتمع الاردني .

حماد ابو جاموس  
وزير التنمية الاجتماعية

## اتفاقية تعاون

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومؤسسة منتدى التنمية العالي  
الفريق الاول : حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ويمثلها وزير التنمية الاجتماعية .  
الفريق الثاني : مؤسسة منتدى التنمية العالي ويمثله السيد معالي الدكتور يسام السكاك  
الديباجة :

نحن الفريقين اعلاه تجسيدا لرغبتنا المشتركة في تنفيذ البرامج التنموية لصالح المجتمع الاردني ورغبة منا في توطيد اواصر الصداقة بين شعوب الولايات المتحدة واوروبا واليابان والشعب الاردني فقد بررنا هذه الاتفاقية ونقنا للشروط التالية : -

المادة ١ - موضوع الاتفاقية :  
وافق الفريق الاول على السماح للفريق الثاني مباشرة عمله في المملكة الاردنية الهاشمية اعتبارا من تاريخ ابرام هذه الاتفاقية وذلك استنادا الى التشريعات الاردنية السارية المعمول والى قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٩٦ على وجه الخصوص .

المادة ٢ - التزامات الفريق الثاني :  
انطلاقا من اهتمام الفريق الثاني بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية وتوفير المساعدات الفنية والتدريب والخدمات الخاصة بتنفيذ المشاريع التنموية ، فانه يتعهد بموجب هذه الاتفاقية بتصميم وتمويل وتنفيذ خطط وبرامج بهدف تقديم الخدمات التالية : -  
أ - نشاطات المشاريع في مجالات التنمية الاقتصادية او الاجتماعية التي تمكن السكان من تحقيق مستوى من الاكتفاء الذاتي والاعتماد الذاتي والثقة بالذات في تطوير مجتمعاتهم .  
ب - نشاطات المشاريع والدراسات في مجالات الحفاظ على البيئة بكافة اشكالها والتعليم ببرامج التوعية والتثقيف البيئي في مختلف المجالات ومختلف شرائح المجتمع .  
ج - نشاطات مشاريع اعادة التاهيل ومكافحة الفقر والبطالة ووضع البرامج الخاصة به .  
د - تدريب السكان من جمعيات تطوعية ومنظمات اجتماعية ومنظمات غير حكومية ومنظمات رسمية في مهارات ونشاطات تتعلق بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة واعداد وتنفيذ المشاريع المدرة للدخل .  
هـ - مجالات اخرى لها اولويات ضمن المنطة .

## المادة ٢ - ضوابط العمل :

يلتزم الفريق الثاني بتنفيذ ما ورد في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ضمن الضوابط التالية :  
أ - يفتتح الفريق الثاني مكتباً رئيسياً له في المملكة ويسمى منظره فيها ويشعر وزير التنمية الاجتماعية خلال اسبوعين من ابرام هذه الاتفاقية بعنوان ذلك المكتب ، وباسم ذلك المنظر كما يتعهد باشعار وزير التنمية الاجتماعية خطياً بأي تغيير قد يطرا على عنوان هذا المكتب او على اسم ذلك المنظر خلال اسبوعين على الاكثر من وقوع هذا التغيير ، ويعتبر هذا المكتب الرئيسي موطناً مختاراً للفريق الثاني في المملكة .  
ب - للفريق الثاني ان يفتح له مكاتب فرعية في مناطق المملكة بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزير التنمية الاجتماعية في كل حالة .  
ج - يقدم الفريق الثاني الى وزير التنمية الاجتماعية خطة عمله السنوية قبل شهرين على الاقل من التاريخ المحدد لمباشرة العمل بها ، على ان تتضمن هذه الخطة جميع البرامج والنشاطات التي يعتزم الفريق الثاني تنفيذها خلال السنة موضوع البحث ، وتعتبر الخطة التي يوافق عليها وزير التنمية الاجتماعية ملزمة لا يجوز الخروج عنها الا بموافقة خطية مسبقة من وزير التنمية الاجتماعية .  
د - يعمل الفريق الثاني خطته وبرامجه وتكاليف جميع اعماله من موارده المالية الخاصة ، ويتعهد بعدم جمع التبرعات او قبولها من اي مصدر اردني او من اي مخصصات مرصودة لدى اي جهة لصالح الاردن او في اي جهة عاملة في الاردن .  
هـ - تتم اتصالات الفريق الثاني مع مختلف الهيئات الرسمية والاهلية في المملكة بمعونة وزير التنمية الاجتماعية وموافقة الخطية المسبقة .  
و - لا تسري اي اتفاقية يعقدها الفريق الثاني مع اي جهة في المملكة الا بعد ان يصادق عليها وزير التنمية الاجتماعية .  
ز - يتعهد الفريق الثاني باستخدام الاردنيين في مختلف مواقع عمله ويتعهد بعدم استخدام غيرهم الا عند تعذر وجود كمالات اردنية معادلة ، ويتمتع المستخدمون من قبل الفريق الثاني بالمزايا المنصوص عليها في قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي الاردنيين كحد ادنى .  
ح - يقدم الفريق الثاني الى وزير التنمية الاجتماعية نسختين من موازنة الفريق الثاني المتعلقة بخطة وبرامجه في المملكة وذلك قبل اسبوعين على الاقل من بدء سنته المالية . ويقدم نسختين من تقرير مدقق الحسابات القانوني المتعلق باعماله في المملكة خلال شهرين على الاكثر من نهاية السنة المالية ويقدم الفريق الثاني الى وزير التنمية الاجتماعية تقريراً سنوياً يتضمن ما انجزه خلال السنة المتقضية مبيناً ما حققه وما لم يتمكن من تحقيقه مع بيان الاجراءات التي سيتخذها لمعالجة عدم انجاز خطته اذا لزم الامر .  
ط - يقدم الفريق الثاني اي معلومات او ايضاات قد يطلبها وزير التنمية الاجتماعية ويتعهد بتسهيل مهام موظفي وزارة التنمية الاجتماعية المكلفين رسمياً بزيارة اي موقع يعمل فيه الفريق الثاني ، ويمكنهم من الاطلاع على اوراقه وسجلاته وانشطته .

هكذا في الأصل



## المادة ٤ - التزامات الفريق الأول :-

واعترافاً بالفوائد الهامة من نشاطات الفريق الثاني لصلحة وتنمية المملكة الأردنية الهاشمية يتعهد الفريق الأول بما يلي :-

- ١ - تتمتع المؤسسة وأعضاؤها المبعوثون للملكة الأردنية الهاشمية بجميع الحقوق ، يسمح للفريق الأول بدخول المواطنين الأجانب الذين يعينهم الفريق الثاني للإدارة لمراقبة وتنفيذ البرامج والمشاريع والنشاطات المتفق عليها - في حدود المادة الثالثة الفقرة ٢ - من هذه الاتفاقية - . كما يقوم الفريق الأول بتزويد الموظفين المعيّنين لدى الفريق الثاني بتأشيرة سفر مفتوحة . وذلك حسب الحاجة . كما يمنح الفريق الأول جميع الموظفين الأجانب وممثليهم التلغيم للفريق الثاني الامناء من التقيود ورسوم تصاريح الإقامة وتصاريح الخروج والامور المشابهة .
- ب - يوفر الفريق الأول تصاريح السفر اذا ما اقتضت الحاجة وذلك لاسداء النصح ومراقبة وتصميم وتنفيذ برامج الفريق الثاني ومشاريعه ونشاطاته ، كما هو متفق عليه .
- ج - يوفر الفريق الأول كلما اقتضت الضرورة الوثائق الملائمة للموظفين المحليين والاجانب العاملين في برامج ومشاريع ونشاطات الفريق الثاني كما هو متفق عليه .
- د - يبذل الفريق الأول لتوفير تسهيل الاتصالات بما في ذلك الهاتف والراديو والتيلكس والتمار الصنافية والتللكس وغير ذلك من التسهيلات المسموح بها في داخل البلاد ولدى مكاتب الفريق الثاني خارج البلاد ويحمل الفريق الثاني جميع النفقات .
- هـ - تعنى بتوصية من وزير التنمية الاجتماعية جميع البضائع والمعدات والمواد الضرورية لإدارة البرامج والمشاريع والنشاطات والاشراف عليها وتصميمها وتنفيذها لمنفعة الاهلي في الاردن من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى والضريبة الاضافية وضريبة المبيعات .
- و - يسهل الفريق الأول ادخال سياراتين تحت الادخال المؤقت لاستعمالها في اعمال الفريق الثاني ممثلة من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى والضريبة الاضافية ومن رسوم التسجيل والترخيص وفقاً للشروط والقيود التي تحددها دائرة الجمارك ، ولدى توسع البرامج وبتوصية من وزارة التنمية الاجتماعية يقوم الفريق الأول بتسهيل ادخال سيارات اضافية ضرورية لعمل الفريق الثاني ممثلة من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى والضريبة الاضافية ومن رسوم التسجيل والترخيص والرسوم والضرائب الاخرى والضريبة الاضافية وفقاً للشروط والقيود التي تحددها دائرة الجمارك .
- ز - يسهل الفريق الأول دخول الامتعة الشخصية والمعدات المنزلية والمواد الاخرى المعادة للموظفين الاجانب العاملين لدى الفريق الثاني خلال السنة الاولى من وصولهم الى البلاد . ممثلة من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى والضريبة الاضافية وفقاً للشروط والقيود التي تحددها دائرة الجمارك .
- ح - يسهل الفريق الأول ادخال سيارة واحدة تحت الادخال المؤقت لكل من كبار الموظفين لدى الفريق الثاني الى البلاد ممثلة من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى والضريبة الاضافية وفقاً للشروط والقيود التي تحددها دائرة الجمارك . اما الموظفون المحليون فانهم لا يتمتعون بهذه الامتيازات .

ط - لا يخضع الموظفون الاجانب العاملون لدى الفريق الثاني لضريبة الدخل او ضريبة الخدمات الاجتماعية على رواتبهم ومكافآتهم التي يدفعها لهم الفريق الثاني . ولا ينطبق ذلك على الموظفين المحليين .

ي - لا يعفى الفريق الأول السلع الاستهلاكية التي يستوردها المكتب الرئيسي للفريق الثاني أو مروه مثل المجوهرات والمطبخ وغيرها من الضرائب الاخرى والضريبة الاضافية وتخضع لكافة الضرائب والرسوم المقررة قانوناً .

ك - يمنح الفريق الأول للفريق الثاني وموظفيه تعاوناً كاملاً بغية تنفيذ البرامج والمشاريع والنشاطات لتنمية الاهالي في الاردن . ويشمل هذا التعاون السماح للفريق الثاني وموظفيه بالتعام بحجول تنميشية ميدانية وممارسة المسؤوليات التي تمتد الى المستوى التشغيلي لنشاطات المشاريع ، وما شابه ذلك .

ل - يسمح الفريق الأول بوضع اللاصقات التي يحددها الفريق الثاني على مواد المشاريع وبالطريقة التي يراها الفريق الثاني مناسبة ، وذلك لبيان مضمونها وطريقة استعمالها ، وللتأكد من ان هذه اللاصقات لن يجري نزعها ، أو تعديلها ، أو الاضاعة عليها بأي طريقة من الطرق بدون موافقة الفريق الثاني المسبقة .

## المادة ٥ - سريان هذه الاتفاقية :-

- ١ - تسري هذه الاتفاقية اعتباراً من تاريخ توقيعها من قبل الفريقين .
- ب - مدة سريان هذه الاتفاقية سنة شمسية قابلة للتجديد باتفاق الفريقين الخطي .
- ج - اذا خالف الفريق الثاني أي نص في هذه الاتفاقية ولم يصوب هذه المخالفة خلال شهر من تلقيه إشعاراً خطياً بذلك من وزير التنمية الاجتماعية ، تعتبر هذه الاتفاقية منسوخة حكماً دون حاجة الى اذار أو أي إجراء إداري أو قضائي .
- د - اذا منسخت هذه الاتفاقية أو انتهت لأي سبب من الاسباب تؤول جميع موجودات الفريق الثاني في المملكة حكماً الى وزارة التنمية الاجتماعية التي تعتبر خلفاً عاماً للفريق الثاني في المملكة اعتباراً من تحقق الفسخ أو الانتهاء شريطة تسديد الالتزامات المتحققة للفريق في حدود الموجودات المذكورة .
- هـ - القانون الأردني هو المرجع في حل أي نزاع قد ينشأ حول تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها والمحكم الأردني هي المختصة حصراً في حسم أي نزاع من هذا القبيل .

## المادة ٦ - نسخ هذه الاتفاقية :-

نظمت هذه الاتفاقية باللغة العربية على ثلاث نسخ تودع اولها لدى مجلس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية وتودع ثانياتها لدى وزارة التنمية الاجتماعية فيها وتسلم ثالثها الى ممثل الفريق الثاني . على هذا تم الاتفاق بين الفريقين ، وعلى هذا تم التوقيع تحريراً في عمان في هذا اليوم الاحد الموافق الثامن عشر من شهر آب لسنة ١٩٦٦ م .

الفريق الثاني  
مؤسسة منتدى التنمية العالمية

الفريق الأول  
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية  
وزير التنمية الاجتماعية  
حماد أبو جاموس

تعليمات رقم ٣ - لسنة ١٩٩٦  
تعليمات معدلة لتعليمات المصنف المدرسي

رقم ١ - لسنة ١٩٨٩

المادة الأولى - تسمى هذه التعليمات (تعليمات معدلة لتعليمات المصنف المدرسي لسنة ١٩٩٦). وتقرأ مع التعليمات رقم ١ - لسنة ١٩٨٩ المشار إليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية - تعدل المادة ٢ - من التعليمات الاصلية بغضافة التعريف التالي اليها :  
المديرية العامة : المديرية العامة للتربية والتعليم .

المادة الثالثة - يلغى نص البند ٦ - من المادة ٤ - من التعليمات الاصلية ويستعاض عنه بالنص التالي :  
٦ - للمديرية لتصرف وفق الاصول المالية المرمية على اوجه النشاطات المختلفة .

المادة الرابعة - يضاف بند ٧ - الى المادة ٤ - من التعليمات الاصلية وبالنص التالي :  
٧ - ٤ - للمديرية العامة لتصرف وفق الاصول المالية المرمية على اوجه النشاطات المختلفة .

الدكتور منذر المصري  
وزير التربية والتعليم

تعليمات رقم ١٠ - لسنة ١٩٩٦

خاصة بالثامن المطبوعات ومصاريف التحليل

اولا - تلغى التعليمات رقم ١٠ لسنة ١٩٩٤ الخاصة بالثامن المطبوعات ومصاريف التحليل وتستجبد بالتعليمات التالية -

تعليمات رقم ١٠ - لسنة ١٩٩٦

خاصة بالثامن المطبوعات ومصاريف التحليل

استنادا الى الصلاحية المخولة الي بموجب المادة ٥ - هـ ، وعلا باحكام المادة ٤٢ من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ - لسنة ١٩٩٤ تتبع التعليمات التالية :  
١ - الثامن المطبوعات :

تستوفى الثامن المطبوعات التالية لغاء البديل المبين اراء كل منها :

المطبوعات

الامن

١ - قانون الضريبة العامة على المبيعات والانتظمة  
والتعليمات التنفيذية الصادرة بموجبه .

٢ - الاذلة لغايات الضريبة

٣ - المطبوعات الخاصة بالمسكرات

ب - مصاريف التحليل

١ - يتم تحليل العينات لدى مختبر الجمارك لقاء خمسة دنائير من كل عينه .

٢ - يتم التحليل لدى مختبرات الجهات الاخرى العامة او الخاصة على نفقة اصحاب العائنة ولقاء البديل الذي تحدده تلك الجهات .

ثانيا - يعمل بهذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير المالية  
مروان عوف